Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring the impact of some financial and economic variables on financial sustainability in a group of Gulf Cooperation Council countries for the period (2004-2020)

Kawa Abdulaziz Abdulaziz*, Hashim Al Argoob
College of Administration and Economics, University of Mosul

Keywords:
Financial sustainability, ARDL model, Panel Data.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 22 Nov. 2022
Accepted 04 Dec. 2022
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Kawa Abdulaziz Abdulaziz
College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract: The imbalances and the ongoing financial and economic crises that the economies of the rentier countries suffer from oblige those countries to search for the reasons for that and to indicate appropriate methods and solutions to address these imbalances, especially the financial deficit in their general budgets. Thus the study aims to measure and analyze the impact of oil revenues and other non-oil sources of income on sustainability indicators Finance in the countries of the Gulf Cooperation Council group. The study concluded that there is an inverse and significant relationship between total oil revenues as a percentage of the gross domestic product and financial sustainability. Which is expressed in the deficit and surplus of the general budget as a percentage of the gross domestic product and at a significant level less than (5%), meaning that the increase in total oil revenues by (1%)) will lead to a decrease in the public budget deficit by (-0.372%). And the existence of a direct and significant relationship between the total other revenues as a percentage of the gross domestic product and the general budget deficit and surplus as a percentage of the gross domestic product. The study recommends the need to find the necessary ways to increase non-oil imports, given that natural resources are depleted and limited, in addition to the nature of fluctuations in their prices, and to carry out structural reforms to diversify sources of income and create an environment that enables prosperity in non-oil production and export, which would contributes to reducing the vulnerability of public revenues to fluctuations, In order to restore the sustainability of fiscal policy, income sources should be diversified in the countries of the study sample, by activating all economic sectors that will lead to diversifying income, improving the level of competitiveness, and reducing the country's dependence on a depleted resource.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

قياس أثر بعض المتغيرات الماليَّة والاقتصادية في الاستدامة الماليَّة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004-2020)

كاوه عبد العزيز عبد العزيز **هاشم محمد العركوب**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

الاختلالات والأَزمات الماليَّة والاقتصادية المستمرة التي يعاني منها اقتصاديات الدول الريعيّة يلزم تلك الدول بالبحث عن أسباب ذلك وبيان طرائق وحلول ملائمة لمعالجة تلك الاختلالات ولاسيَّما العجز المالي في الموازنات العامة لهم، وبذلك تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر العوائد النفطية ومصادر الدخل الأُخرى غير النفطية في مؤشرات الاستدامة الماليَّة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات النفطية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستدامة الماليَّة والمعبرة عنها بعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أَنَّ زيادة إجمالي الإيرادات النفطية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.372-%). ووجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات الأُخرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصي الدراسة بضرورة إيجاد السبل اللازمة لزيادة الواردات غير النفطية، نظراً لأَنَّ الموارد الطبيعية تعد ناضبة ومحدودة، فضلاً عن طبيعة التقلبات في أَسعارها، وإجراء الإصلاحات الهيكلية في تنويع مصادر الدخل وخلق البيئة التي تمكن من تحقيق الازدهار في الإنتاج والتصدير غير النفطي، الأَمر الذي من شأنه يُسهم في الحد من تعرض الإيرادات العامة للتقلبات، ولغرض استعادة استدامة السياسة الماليَّة ينبغي تنويع مصادر الدخل في دول عينة الدراسة وذلك من خلال تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية الَّتي ستقود إلى تنويع الدخل وتحسين مستوى القدرة التنافسية وتقليل اعتماد الدولة على المورد الناضب.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، نموذج (ARDL)، بانل داتا (Panel Data).

المقدمة:

أصبح موضوع الاستدامة الماليَّة محل عناية كبير لدى الكثير من الحكومات والاقتصاديين في دول العالم المتقدمة والنامية منها النفطية وغير النفطية بسبب الاختلالات والأَزمات الماليَّة والاقتصادية المستمرة التي يعاني منها العالم. وبما أَنَّ بلدان ذي الاقتصاديات الأُحادية أَو الريعيّة تعتمد على مصدر إيراد واحد وعادةً هي العوائد النفطية لتمويل موازناتها العامة وبما أن أَسواق النفط وأَسعارها غير مستقرة وعادة تكون هناك صدمات وانهيار في أَسعار النفط الخام وتنعكس ذلك على تزايد ملحوظ في العجز الماليَّ والديون الحكومية العامة بعد انحسار الموارد النفطية عن معدلات الإنفاق العام. لذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق الاستدامة الماليَّة عبر ضمان القدرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على الأَمد الطويل دون المساس أَو خفض الملاءة الماليَّة أَو التعرض لمخاطر الإفلاس أَو عدم الوفاء بالالتزامات الماليَّة المستقبلية الداخلية والخارجية والإيفاء بدفعها؛ لأَنَّه في حالة فقدان الدولة ثقة الأَسواق الماليَّة وعدم التمكن الوفاء بالتزاماتها الماليَّة تجاه الدائنين، سوف يؤدي ذلك إلى توقف الدائنين عن إقراضها وزيادة أَو رفع

معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية مع وضع ضوابط وشروط مشددة اتجاهها وبذلك تخسر الدولة الاستدامة الماليَّة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة بالتعرف وتحليل واقع الاستدامة الماليَّة في البلدان الريعيّة وقياسها كمؤشر للحكم على نجاح السياسة الماليَّة أَو فشلها مع بيان أسبابها فضلًا عن أَنَّ الاستدامة الماليَّة تعد مؤشراً مهماً للدلالة على الاداء المالي للحكومة ومدى قدرتها على نمو وتحقيق أهدافها الاقتصادية ومعالجة المشاكل التي تواجه اقتصادها لاسيما الاختلالات الهيكلية والمديونية الخارجية والعجز المزمن في موازناتها الحكومية العامة وقضية الدَّيْن العام التي لم تغفل عنها المدارس والمذاهب الاقتصادية التي تنظر إليه الاقتصاديين كخطر كبير على الاقتصاد مما يجعل الأَجيال القادمة تتحمل عبء دفعها.

ثانياً. مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة أَنَّ هناك إشكالية حقيقية تواجه الموازنات الحكومية في البلدان الريعيّة في كيفية استدامة الموارد الماليَّة المستمدة عن الإيرادات النفطية وفوائضها الماليَّة في ظل قيود واجهت هذه الاقتصادات أَبرزها تفاقم حجم المديونية الداخلية والخارجية، واحتمالية تقلبات أَسعار النفط المؤدية إلى انخفاض ملحوظ في إيراداتها النفطية بشكل خاص والإيرادات العامة بشكل عام، ورافق ذلك اتساع حجم الإنفاق الحكومي ضمن خطة حكومية طموحة ولد مستويات كبيرة من عجز الموازنة في الوقت الذي استدركت بعض هذه البلدان مشكلة ندرة الموارد الماليَّة لتأسيس صناديق الثروة السيادية في بلدان الخليج العربي كرافد تمويلي مهم لتلبية متطلبات الأَجيال القادمة، الأَمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات الماليَّة والتنموية المعتمدة في الاقتصادات الريعيّة.

ثالثاً. فرضية الدراسة: إنَّ العوائد النفطية بوصفها الرافد الأَساسي للموازنات الحكومية الريعيّة تؤثر إيجاباً جنباً إلى جبن مع مصادر الدخل الجديدة الناجمة عن سياسة التنوع الاقتصادي في هذه البلدان في حال الاستفادة منها لتطوير البنية التحتية للقطاعات الاخرى. وإنَّ الدول الريعيّة التي تعتمد على العوائد النفطية تكون موازناتها الحكومية في حالة غير مستقرة ومهددة بالعجز عند انخفاض أَسعار النفط والصدمات الناتجة عنها ولا يمكن استقرارها إلى عن طريق الاستدامة الماليَّة.

رابعاً. هدف الدراسة: تسعى الدراسة إلى قياس وتحليل أثر العوائد النفطية ومصادر الدخل الأُخرى غير النفطية في مؤشرات الاستدامة الماليَّة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

خامساً. منهجية الدراسة: تبنى الدراسة الجمع بين الأُسلوبين النظري والكمي (القياسي) في إثبات فرضية الدراسة والوصول إلى هدفها؛ وذلك اعتمادًا على استخدام منهجية بانل داتا (Panel Data).

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً. مفهوم ونشأة الاستدامة الماليَّة والقواعد الأَساسية لها:

١. مفهوم الاستدامة الماليَّة (fiscal Sustainability): صار مفهوم الاستدامة الماليَّة مصطلحاً رائجًا على لسان السياسيين والاقتصاديين في الآونة الاخيرة بعد أن عان الكثير من الدول والحكومات مشاكل مالية في موازناتها العامة وحتى الدول الريعيّة منها، لذلك تسعى أغلبية الدول والحكومات بالنهوض والعمل على تنويع مصادر دخله وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات الريعيّة

بهدف ضمان تحقيق استدامة مالية لها، إذ تعرف الاستدامة الماليَّة (fiscal Sustainability) بتعريفات عدة على وفق المؤسسات والأفكار والمعرفين لها وهذه بعض التعريفات:

- يقصد الاستدامة الماليَّة بأنَّها مقدرة الدولة حالياً أو مستقبلياً للوفاء بالتزاماتها الماليَّة وخدمة ديونها دون الحاجة إلى إعادة جدولتها أو تراكم المتأخرات، أو هي قدرة الدولة على تحمل الديون من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات جذرية وكبيرة في سياستها الماليَّة مستقبلاً لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة (بني لام، ٢٠١٨: ٤٧٢).
- هي تلك الحالة التي تكون فيها الحكومة أو الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات على المدى الطويل دون خفض ملائتها الماليَّة أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء مقابل التزاماتها الماليَّة في المستقبل (حيدر حسين آل طعمة وهاشم مرزوك الشمري، ٢٠١٨: ٣٨٨).
- قدرة السلطات الماليَّة على توفير المال العام بصورة دائمة ومزمنة وعلى نحو واف إذ تستطيع من خلاله الحكومات المضي قدماً في الإنفاق على الخدمات العامة (جليدان، ٢٠١٤: ١).
- وعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة الماليَّة بالوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً (البغدادي، ٢٠١٠: ٤١٠).
- القدرة على تحقيق إيرادات كافية لتغطية نفقات الدَّيْن المتراكم والتزاماته (اسكوا، ٢٠٠٦: ٢٦).
- ممر زمني لنسبة الدَّيْن الحكومي الكلي إلى (GDP) يجعل من هذه النسبة تتجه باطراد إلى حالة الثبات في المستقبل) (الشلال، ٢٠١٣: ٧).
- مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد) (البغدادي، ٢٠١٠: ٤٠٨).
- قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الماليَّة في الحاضر والمستقبل (مجدولين، ٢٠١٠: ٢).
- القدرة على تجنب الاستدانة بإفراط من الحكومة (الشلال، ٢٠١٣).
- استمرار الحكومة في سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل دون اللجوء إلى الدَّيْن العام بهدف تحقيق النمو المرغوب. (سماقةوي وباداوقيي، ٢٠١٥: ٨٠).

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف الاستدامة الماليَّة بأنَّها قدرة الحكومة بالاستمرار في نشاطاتها الماليَّة والإنفاق على المدى الطويل بهدف تحقيق النمو المرغوب دون خفض ملائتها الماليَّة أو التعرض إلى خطر الإفلاس وعجز مستمر في موازنتها واللجوء إلى الديون العامة وإلحاق الضرر بالأجيال القادمة.

٢. **قواعد الاستدامة الماليَّة**: تستند الاستدامة الماليَّة إلى القواعد الآتية: (بن دعاس ورقوب، ٢٠١٨: ١١٤).

- **القاعدة الذهبية:** تنص هذه القاعدة على ألا يتم اللجوء للاقتراض لأغراض الاستهلاك وإنما تكون الاقتراض لأغراض الاستثمار وتمويل النفقات الاستثمارية، أمَّا في حالة النفقات التشغيلية فيجب أن تمول من الإيرادات العادية.
- **قاعدة توازن الموازنة:** تشير هذه القاعدة على ضرورة أن يكون العجز الموازني حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية ينبغي على الدولة ان تتحكم فيه عند زوال الحالات الاستثنائية؛ إذ يمكن التوسع في التمويل بالعجز الموازني في حالات الركود والسعي نحو تحقيق التوازن في الحالات العادية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

❖ **قاعدة المرونة في موازنة الدولة:** على وفق هذه القاعدة يجب على الدولة أن تنتهج المرونة في الموازنة على وفق الحالة الاقتصادية السائدة، فيمكن التوسع في عجز الموازنة إبَّان أزمات الركود والعكس صحيح في حالات التضخم.

❖ **قاعدة استدامة الاستثمار:** تعبر هذه القاعدة على توفر عنصر الحيطة والحذر في استعمال الدَّيْن العام من خلال قياس نسبته إلى الناتج المحلي الخام.

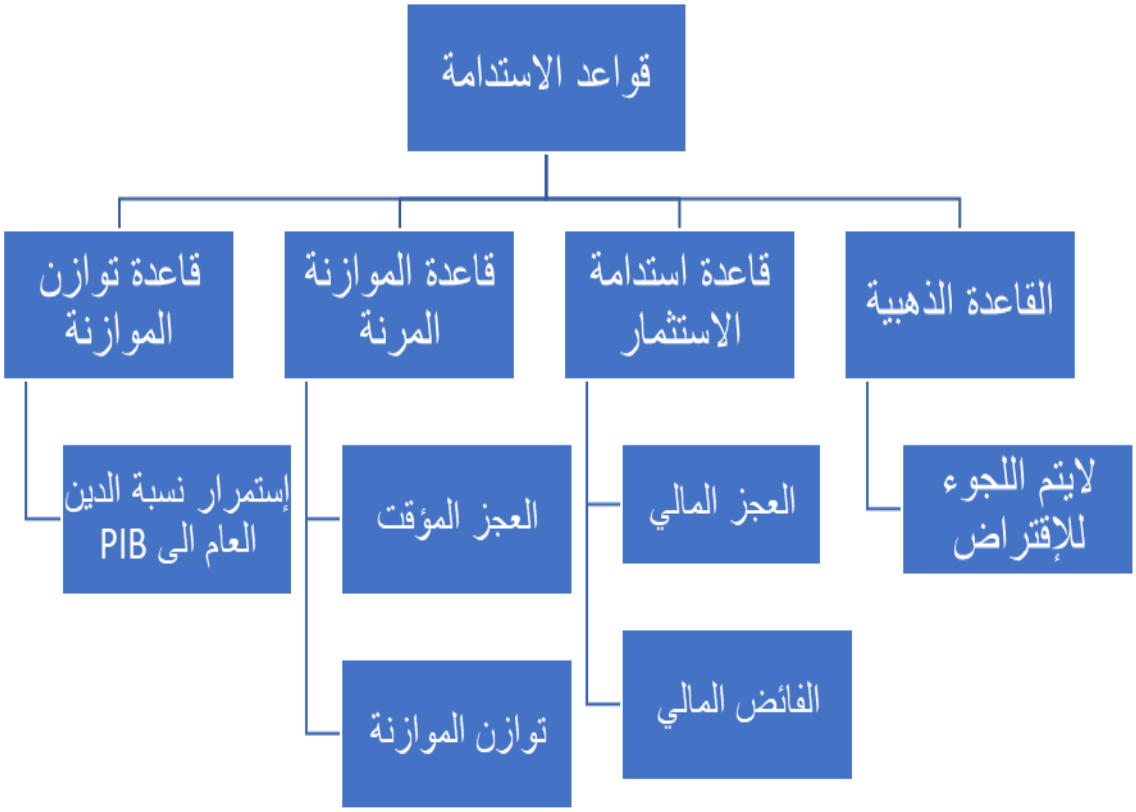

المخطط (١): قواعد الاستدامة الماليَّة

المصدر: زهير بن دعاس ونريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة الماليَّة ومتطلبات ترسيخها مجلة، Les Cahiers du cread ،vol.34، 2018، الجزائر.

ثانياً. مؤشرات ومحددات الاستدامة الماليَّة: عند تحليل الاستدامة الماليَّة وبشكل عام هناك مؤشرات عدة اقرتها المؤسسات الدولية عند تحليل الاستدامة الماليَّة وذلك من خلال مؤشرات عدة تأخذ في العلى وفق التطور الزمني لمتغيرات السياسة الماليَّة وتتمثل أبرز المؤشرات فيما يأتي:

١. **مؤشر الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (dept to GDP ratio):** لا شك أن المديونية العمومية تُعَدُّ من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس موقف المتانة الماليَّة للدولة، ويستعمل في ذلك معيار اتفاقية ماسترخيت (اتفاقية الاتحاد الأوربي لسنة ١٩٩٢) الذي يشترط أن تكون نسبة الديون العامة إلى الناتج المحلي الخام أقل من (60%)، وعموماً يتصف الدَّيْن العام بالاستدامة الماليَّة إذا كانت نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الخام تتسم بالاستقرار أو التراجع التدريجي على مدى الطويل، وموضح في الشكل البياني أدناه. (دعاس ورقوب، ٢٠١٨: ١١٦)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

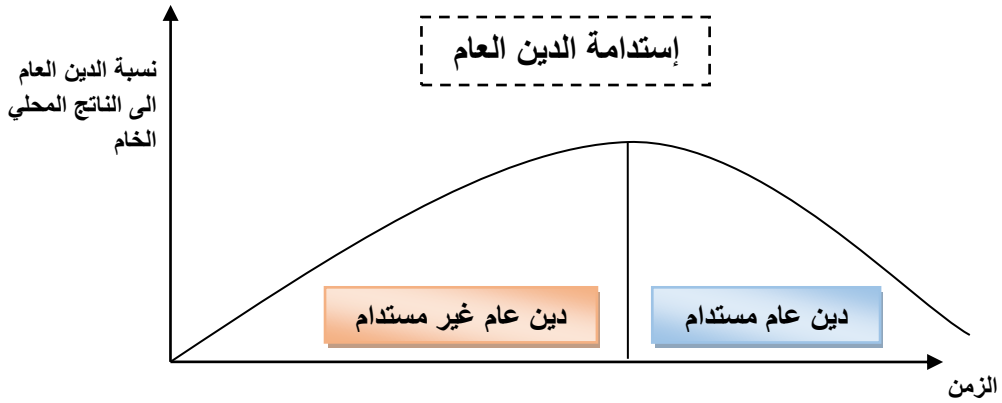

الشكل (١): استدامة الدَّيْن العام

المصدر: دعاس ورقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة Les Cahiers du Cread، العدد ٣٤، السنة ٢٠١٨.

ويقصد بالدَّيْن العام تلك المبالغ التي تلتزم بها إحدى المؤسسات العامة في الدولة لغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة العامة مع التعهد بالسداد بعد المدة المستحقة مع دفع فائدة على رصيد الدَّيْن على وفق شروط انشاء الدَّيْن، أي أَنَّ الدَّيْن العام يشمل المبالغ النقدية المقترضة بحيث لا يدخل فيه الدَّيْن التجاري والمستحقات الاستثمارية، كذلك. (عمر، ٢٠٠٣: ٢). أمَّا الناتج المحلي الإجمالي فهو تُعَدُّ مجموع القيم السوقية النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة (الوزني والرفاعي، ٢٠٠٠: ١٠٧).

٢. **مؤشر الفجوة الضريبية (Indicator of the taxation gap):** تمثل الضرائب مجموع الاقتطاعات النقدية التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل من الأَشخاص الطبيعيين والمعنويين بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية، غالباً ما تكون نسبة الضرائب الفعلية التي تحصلها الدولة خلال سنة لا تكفي لتمويل أعباء الإنفاق العام، وهذا ما يدفع الدول باتجاه البحث عن مصادر تمويل أُخرى، ومؤشر الفجوة الضريبية يساعد على رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية بوصفها أَحد المتغيرات الرئيسة في تنفيذ سياسات الماليَّة العامة وتغطية أَعباء الأَنشطة الحكومية، أي أَنَّ المؤشر يبحث في مدى مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة، إلَّا أَنَّه لا يمثل شرطاً كافياً للحكم على استدامة السياسات الماليَّة للحكومة (محمد وحسين، ٢٠١٦: ١٥٠). ويعلى وفق هذا المؤشر الفرق بين الضرائب وأعباء الضرائب اللازمة لمستوى الاستدامة الماليَّة، أي بمعنى إمكانية قدرة الضرائب على تغطية النفقات العامة. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة الآتية:

$$T^* = gt + (rt - nt)\,dt$$

T: حصيلة الضرائب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت الدَّيْن العام

Rt: سعر الفائدة الحقيقي.

Nt: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Dt: نسبه الدَّيْن العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Gt: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي دون أعباء الدَّيْن.

وهذا يدل على أَنَّ إجمالي الضريبة المتحصلة إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تغطي مجموع الإنفاق العام، وهذا المجموع يشمل خدمة الدَّيْن العام من عوائد النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبما أَنَّ الفجوة الضريبية هي الفرق بين الضرائب المتحصلة الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (t)، ومقدار القيمة المستهدفة للضرائب (t*) اللازمة لتثبيت الدَّيْن العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغة مؤشر فجوة الضرائب كما يأتي:

$$T^*-T = T = (rt - nt)\,dt - gt$$

وإذا كانت حصيلة الضريبة المستهدفة (T*) أكبر من حصيلة الضريبة الفعلية (T) فإنَّ الفجوة الضريبية موجبة وبذلك تكون عدم استدامة مالية، ويتطلب تقليل النفقات العامة أَو زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى المستوى المستهدف (T*). (محمد وحسين، ٢٠١٦: ١٥٥).

٣. **مؤشر العجز الأَوَّلي (Primary disability index):** يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أَو الفائض الأَوَّلي للموازنة العامة من خلال مقاصة حساب الفرق بين المصروفات العامة دون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة دون الفوائد المحصلة، إذ تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتِّخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدَّيْن العام؛ إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأُخرى بالموازنة العامة مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية. وإن هذا المؤشر للموازنة العامة يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدَّيْن العام للناتج والاستدامة الماليَّة، إلَّا أَنَّه ليس شرطاً كافيا لتحقيق ذلك، ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الاستدامة الماليَّة أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة إذ تضمن من خلاله سداد أعباء الدَّيْن العام المستحقة مع فوائده. (Ferrucci, Penalver, 2003: 93).

الفائض الأَوَّلي = الإيرادات العامة – النفقات العامة بدون مدفوعات الفائدة.

٤. **مؤشر عدم ثبات قيمة العملات:** إنَّه مؤشر مقترح من (كالفو Calvo وإسكياردو Izquierdo وتالفي Talvi) عام 2003، إذ يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدَّيْن الخارجي والدَّيْن الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للإتِّجار والسلع غير القابلة للإتِّجار، إن تكوين الدَّيْن بالمقارنة مع تكوين الإنتاج الصناعي هو عنصر مهم جداً لاستدامة الدَّيْن، ويعبر عن المؤشر بالطريقة الآتية: (Calvo and others, 2003: 24).

$$b = \frac{B + eB^*}{Y + eY^*}$$

إذ إنَّ:

- (b) هو نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- (B) هو الدَّيْن من ناحية السلع غير القابلة للإتِّجار.
- (e) هو سعر الصرف الحقيقي.
- (B*) هو الدَّيْن من ناحية السلع القابلة للإتِّجار.
- (Y) هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع غير قابلة للإتِّجار
- (Y*) هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للإتِّجار.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

٥. **اختبار الملاءة الماليَّة (Solvency test):** التأكد من تحقق شرط الملاءة يُعَدُّ من أَبرز المؤشرات المستخدمة عند قياس الاستدامة الماليَّة، وذلك من خلال مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية والمتمثلة (الإيرادات مطروحة منها النفقات) مع القيمة الاسميَّة للدين العام وخدماته المتراكمة في نهاية المُدَّة وفق شرط المتراجحة الآتية: (دعاس ورقوب، ٢٠١٨: ١١٧)

$$(1 + i) \times ND_t \leq \sum_t \frac{(R_t - G_t)}{(1+t)^t}$$

إذ إنَّ: (G_t) الإنفاق الحكومي، (R_t) الإيرادات الحكومية، (i): معدل الفائدة، (ND_t): القيمة الاسميَّة لرصيد الدَّيْن في نهاية سنة (t).

وبناءً عليه فإنَّ شرط الملاءة الماليَّة يتحقق إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية أكبر أَو تساوي القيمة الاسميَّة للدين العام عند نهاية المُدَّة (t) فضلًا عن فوائد الديون المتراكمة.

٦. **منهج الدخل الدائم كاختبار للاستدامة الماليّة في اقتصاد نفطي (Permanent Income Approach as Financial Sustainability in an Oil Economy):** يُعَدُّ منهج الدخل الدائم من أَبرز مؤشرات قياس الاستدامة الماليَّة انطلاقاً من فرضية الدخل الدائم للاقتصاد الأَمريكي ميلتون فريدمان الَّتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناءً على دخله الجاري، وإنَّما على دخله الدائم والمتوقع الحصول عليه، وينطبق ذلك على الحكومات، فالدخل الدائم للدول النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في المدى الطويل، والاستدامة الماليَّة في الاقتصاديات النفطية تقوم على أَساس فك ارتباط الموازنة عن تقلبات أَسعار النفط وعلى الأقل في المدى المتوسط بما يتناسق مع أهداف السياسة الماليَّة في المدى الطويل. (Stum M & AL, 2009: 18).

ثالثا. قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الماليَّة والاقتصادية في الاستدامة الماليَّة في بلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004-2020):

في هذا الجزء من الدراسة سيتم اتباع مراحل المنهج القياسي وبشكل متسلسل، وتطبيقاً على بيانات مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004-2020) وهي:

١. **توصيف الأُنموذج والتعريف بمتغيراته:** إن الصيغة العامة للأُنموذج المطلوب تقديره وتحليله في هذه الدراسة على ضوء المتغيرات المستقلة أَو التفسيرية المتمثلة بـ (الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الأُخرى، الاستثمار الحكومي العام، والدَّيْن الحكومي العام) والمتغير التابع أَو الداخلي المتمثل بالاستدامة الماليَّة الَّتي تعبر عنه بعجز الموازنة العامة وفائضها، تأخذ الشكل الآتي:

$$Y = F(X_1 ، X_2 ، X_3 ، X_4 ، X_5) + U \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

إذ إنَّ أحد الأشكال الشائعة للأُنموذج رقم (١) هو الأُنموذج الخطي المتعدد الَّذي يأخذ الصيغة أدناه:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1,it} + \beta_2 X_{2,it} + \beta_3 X_{3,it} + \beta_4 X_{4,it} + \beta_5 X_{5,it} + U_{1,it} \quad \dots\dots\dots\dots (2)$$

$$i = 1،2،\dots،n \; ; \; t = 1،2،\dots،T$$

إذ إنَّ:

Y: وتمثل المتغير المعتمد (الاستدامة الماليَّة)، الَّذي تم التعبير عنه بعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

X_1: ويمثل إجمالي الإيرادات النفطية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_2: ويمثل إجمالي الإيرادات الضريبية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_3: ويمثل إجمالي الإيرادات الأُخرى (غير النفطية وغير الضريبية) بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_4: ويمثل إجمالي الاستثمار الحكومي (الاستثمار الخاص والعام) بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_5: ويمثل إجمالي الدَّيْن العام (الدَّيْن الداخلي والخارجي) بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

β_0: وتمثل معلمة حد المقطع أَو الثابت في الأُنموذج.

β_1 ،β_2 ،β_3 ،β_4 ،β_5: عبارة عن معلمات أَو ميول الأُنموذج وهي التي تقيس تأثير المتغيرات الماليَّة بصورة متتالية في مؤشر عجز الموازنة العامة وفائضها.

U: وتمثل المتغير العشوائي أَو ما يعرف بحد الخطأ العشوائي للأُنموذج، ويشمل جميع المتغيرات الأُخرى غير المقاسة وغير الداخلة في الأُنموذج، الَّتي يكون لها تأثيرات في المتغير المعتمد كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي والأمني.....وغيرها.

المبحث الثالث الجانب التطبيقي

ومن أَجل التعرف مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة بشكل أكثر وضوحاً، فضلاً عن الحدود الزمانية والحدود المكانية، فإنَّنا سوف نقوم باتباع المنهجية الآتية وفق خطوتين، وكما يأتي:

الخطوة الأُولى: تحديد مصدر البيانات لمتغيرات الدراسة: بعد الاطلاع على الدراسات السابقة واجراء عمليات المسح على متغيراتها، فقد تم حصر أكبر عدد من المؤشرات، الَّتي تعبر عن المتغيرات الماليَّة والاقتصادية، الَّتي لها تأثير في معدلات التضخم. أما عن مصادر بيانات هذه المتغيرات فقد تم تجميعها من منشورات صندوق النقد العربي (AMF)، ومنشورات صندوق النقد الدولي (IMF).

الخطوة الثانية: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: من أَجل تقدير وتحليل الصيغة (٢) الأنفة الذكر، وبما أَنَّنا سوف نستخدم أُسلوب دمج بيانات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية في آن واحد (أُسلوب جمع البيانات)، فإنَّه لابد لنا من تحديد الحدود الزمانية والمكانية للدراسة.

فبالنسبة للحدود الزمانية، فقد اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية مداها (١٧) عام للمدة من (2004-2020).

أَمَّا بالنسبة للحدود المكانية، فقد اعتمدت الدراسة على اختيار بلدان مجلس التعاون الخليجي، الَّتي تعكس مدى التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل لبعض المتغيرات الماليَّة في عجز الموازنة العامة وفائضها، وعليه فقد تضمنت الدراسة (6) بلدان عربية وهي (الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وسلطنة عمان، وقطر).

عليه، ومما سبق، سيكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل معتمداً على المقاطع العرضية (N) أي عدد البلدان، وعلى السلاسل الزمنية (T) أي سنوات الدراسة. وبما أن المقاطع

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

العرضية في دراستنا هي (N=7)، ومدة الدراسة هي (T=17) فإنَّ عدد المشاهدات سيكون كما يأتي:

Observations = N*T = 7*17 = 119

❖ أما عن الأُسلوب المستخدم في القياس فهو أُسلوب جمع البيانات (بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية) أَو ما يعرف بأُنموذج البانل (Panel Data)، إذ تُعدُّ هذه النماذج من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات الحديثة؛ إذ إنَّها تأخذ بالحسبان أثر التغير في الزمن (T) وأثر التغير في المشاهدات المقطعية (N)، إذ يعطي هذا الأُسلوب كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وأقل تعددية خطية بين متغيرات الدراسة المراد قياسها، كما أن هذا الأُنموذج يتمتع بمحتوى معلوماتي أكثر مقارنة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) بشكل منفرد وقد تم تطبيق ذلك بوساطة البرمجية الجاهزة (Eviews-12) والمعتمدة حديثاً في التحليل الاقتصادي القياسي.

٢. **اختبار سكون (جذر الوحدة) متغيرات الأُنموذج:** إن بناء أُنموذج (ARDL) يستند إلى فرضية مفادها أن جميع المتغيرات إما أن تكون مستقرة بالمستوى أَو بعد أخذ الفرق الأَوَّل لها أَو مزيج بين الأثنين، بمعنى أن درجة تكامل المتغيرات إما صفر I(0) أَو واحد I(1) أَو مزيج بين {I(0) and I(1)}، ولكن في بعض الحالات تكون فيها المتغيرات متكاملة أَو من الرتبة I(2) أَو أعلى من ذلك مما يؤدي ذلك إلى نتائج زائفة عندئذٍ لا يمكن بناء هذا الأُنموذج (Narayan, 2005: 1979-1990). ويعرض الجدول رقم (١) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الأُنموذج.

الجدول (١): نتائج اختبار السكون لمتغيرات الأُنموذج باستخدام اختبار LLC

Lin and Chu Test،Levin				
	Original Variable (Level)		After one Difference	
	None	Individual Intercept	None	Individual Intercept
Y	-2.718***	-5.027***	-------	-------
P-value	(0.003)	(0.000)		
X_1	-2.293***	-3.656***	-------	-------
P-value	(0.012)	(0.000)		
X_2	$1.445^{n.s}$	$-0.806^{n.s}$	-5.624***	-6.258***
P-value	(0.926)	(0.210)	(0.000)	(0.000)
X_3	$-0.391^{n.s}$	$0.376^{n.s}$	-6.731***	-5.539***
P-value	(0.348)	(0.647)	(0.000)	(0.000)
X_4	-1.864**	-1.909**	-------	-------
P-value	(0.031)	(0.028)		
X_5	-2.293**	-4.146***	-------	-------
P-value	(0.016)	(0.000)		

(----): تشير إلى أن المتغيرات مستقرة في المستوى (At Level).
(*): مستوى معنوية 10%، (**): مستوى معنوية 5%، (***): مستوى معنوية 1%، ($^{n.s}$): غير معنوية.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (١) أن المتغير المستقل الثاني (إجمالي الإيرادات الضريبية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل الثالث (إجمالي الإيرادات الأُخرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) يمتلكون جذر وحدة، أي أَنَّهم غير ساكنين في المستوى مما يعني قبول فرضية العدم الَّتي تنص على أن هذه المتغيرات تمتلك جذر الوحدة. وبعد أخذ الفرق الأَوَّل لها (At First Difference) أصبحت جميعها ساكنة، أَمَّا باقي المتغيرات للأُنموذج فقد ظهرت جميعها ساكنة في المستوى (At Level) أي أَنَّهم لا يمتلكون جذر وحدة. ويمكن ملاحظ سكون هذه المتغيرات في المستوى وبوادر السكون للمتغيرات المستقلة الأُخرى (المتغير المستقل الثاني والثالث) بعد أخذ الفرق الأَوَّل لها.

٣. **تحديد مُدَّة الإبطاء المثلى من خلال أُنموذج (VAR)**: إن تقدير المعلمات في الأجل الطويل أَو الأجل القصير على حد سواء فضلاً عن اختبارات التكامل المشترك جميعها تتطلب تحديد فجوات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات الداخلة بالأُنموذج وفقاً لأُنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، ويتم ذلك من خلال جملة من المعايير. ويعرض الجدول رقم (٢) معايير المعلومات لاختيار فجوة الإبطاء المثلى وهي كما يأتي:

الجدول (٢): مُدَّة الإبطاء المثلى المحددة للأُنموذج وفقاً لتحليل (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-1603.002	NA	5.69e+10	41.79225	41.97489	41.86531
1	-1303.590	544.3848	60985807	34.95039	36.22883*	35.46176*
2	-1272.675	51.39202	70758385	35.08246	37.45670	36.03214
3	-1237.779	52.57038	76001774	35.11114	38.58119	36.49913
4	-1184.538	71.90945*	52816627*	34.66333	39.22918	36.48963
5	-1143.585	48.93116	53606456	34.53467	40.19633	36.79929
6	-1105.051	40.03536	63039439	34.46885*	41.22632	37.17178

* denotes the optimal Lag length of the variable.
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level).
FPE: Final prediction error.
AIC: Akaike information criterion.
SC: Schwarz information criterion.
HQ: Hannan-Quinn information criterion.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول رقم (٢) عدد مُدد الإبطاء المثلى لمتغيرات الأُنموذج، ومن خلال استخدام أُنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، واعتمادًا على معيار شوارز (SC) فإنَّ عدد مُدد الإبطاء المثلى التي تخلص الأُنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي هي (1).

٤. **اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل Pedroni Residual Cointegration Test**: بعد أن تم إجراء اختبار جذر الوحدة والتأكد من أن بعض متغيرات الدراسة تمتلك جذر وحدة (بمعنى أنها هي غير ساكنة في المستوى) أَو أن بعض منها ساكن وبعضهم الآخر غير ساكن (بمعنى أنها

متكاملة من الدرجة I(0) and I(1)، فإنَّ هذا يشير إلى أَنَّنا سوف نكون بصدد استخدام أُنموذج ديناميكي (حركي)، وعليه سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل، إذ إنَّ هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن التكامل المشترك في بيانات البانل، إلَّا أَنَّ ابرزها وأكثرها دقة هو اختبار بيدروني (Pedroni) إذ وضع بيدروني السمات الأُولى لاختبار التكامل المشترك لبيانات البانل (Pedroni Residual Cointegration Test) في عام (1995) التي تعتمد على البواقي، ثم وسع الاختبار في عامي (1999 and 2004) ليشمل الانحدار المتعدد (التميمي وحميد، ٢٠١٦: ١٨). ويعرض الجدول رقم (٣) نتائج الاختبار وكما يأتي:

الجدول (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأُنموذج في مجموعة البلدان المختارة للمدة (2020-2004)

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: Y X1 X2 X3 X4 X5				
Included observations: 119				
Cross-sections included: 7				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	**Prob.**	**Weighted Statistic**	**Prob.**
Panel v-Statistic	-1.528747	(0.9368)$^{n.s}$	-1.777405	(0.9622)$^{n.s}$
Panel rho-Statistic	1.253113	(0.8949)$^{n.s}$	2.246960	(0.9877)$^{n.s}$
Panel PP-Statistic	-6.477293	(0.0000)***	-2.971239	(0.0015)***
Panel ADF-Statistic	-6.259641	(0.0000)***	-2.559686	(0.0052)***
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	**Prob.**		
Group rho-Statistic	3.111910	(0.9991)$^{n.s}$		
Group PP-Statistic	-4.694644	(0.0000)***		
Group ADF-Statistic	-3.990657	(0.0000)***		
(*): significant at 10% level. (**): significant at 5% level. (***): significant at 1% level. (n.s): not significant.				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول رقم (٣) علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد (عجز الموازنة العامة بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وبين المتغيرات المستقلة (إجمالي الإيرادات النفطية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الإيرادات الضريبية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الإيرادات الأُخرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الاستثمار العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الدَّيْن العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، إذ يلاحظ من خلال نتائج الجدول آنفًا أن هناك أربعة اختبارات من مجموع سبعة اختبارات تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يشير إلى جود علاقة طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة.

٥. **تقدير وتفسير نتائج الآجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) في بيئة أُنموذج (ARDL):** إنَّ الأُنموذج ARDL (p, q) هو انحدار ذاتي لأَنَّ Y_t تفسر بقيم الفجوات السابقة لها، وهي كذلك تتضمن مركبة الفجوات الموزعة بشكل فجوات متعاقبة للمتغيرات المستقلة، إنَّ الأُنموذج ARDL (p, q) يمكن تقديره بطريقة (OLS) ولكن هذه التقديرات ستكون متحيزة بسبب وجود قيم للمتغير التابع بفجوات إبطاء كمتغيرات مستقلة. وهذا يتيح لمتغير الخطأ U_t أن تكون قيمه مترابطة ذاتياً ومن ثُمَّ فإنَّ مقدرات الأُنموذج ستكون غير متسقة، وفي مثل هذه الحالة وكإجراء عام عند تطبيق أُنموذج ARDL (p, q) يتم إضافة المتغيرات الآلية (Instrumental Variables) للأُنموذج (Giles, 1975: 22-26).

الجدول (٤): نتائج الآجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ للأُنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D(Y)				
Sample: 2005 2020				
Included observations: 112				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (1 lag، automatic): X1 X2 X3 X4 X5				
Selected Model: ARDL(1، 1، 1، 1، 1، 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Long Run Equation				
X1	-0.372285	0.143854	-2.587933	(0.0122)**
X2	-0.070513	0.187955	-0.375158	(0.7089)n.s
X3	0.904386	0.209695	4.312866	(0.0001)***
X4	-0.216931	0.103573	-2.094477	(0.0406)**
X5	-0.120955	0.046296	-2.612631	(0.0114)**

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

Short Run Equation				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
COINTEQ01	-0.741613	0.090431	-8.200897	(0.0000)***
D(X1)	0.578521	0.213564	2.708894	(0.0089)***
D(X2)	2.763864	1.321580	2.091332	(0.0409)**
D(X3)	0.125885	0.632590	0.198999	(0.8430)n.s
D(X4)	0.250655	0.093724	2.674400	(0.0097)***
D(X5)	-0.174504	0.107288	-1.626503	(0.1093)n.s
C	-1.126791	3.598911	-0.313092	0.7553
@TREND	-0.219400	0.445526	-0.492452	0.6243
(*): significant at 10% level. (**): significant at 5% level. (***): significant at 1% level.				

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج العلاقة في المدى الطويل والقصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ للأُنموذج، وعليه نستنتج الآتي:

أ. **نتائج العلاقة في المدى الطويل:**

- ❖ وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات النفطية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أنَّ زيادة إجمالي الإيرادات النفطية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.372-%).
- ❖ عدم وجود علاقة معنوية بين إجمالي الإيرادات الضريبة بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ وجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات الأُخرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنَّ زيادة إجمالي الإيرادات الأُخرى بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (0.904%).
- ❖ وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الاستثمار الحكومي العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أنَّ زيادة إجمالي الاستثمار الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.217-%).
- ❖ وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الدَّيْن الحكومي العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى

معنوية أقل من (5%)، أي أنَّ زيادة إجمالي الدَّيْن الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.121-%).

ثانياً. نتائج العلاقة في المدى القصير:

١. أظهرت العلاقة المقدرة بأنَّ معامل تصحيح الخطأ قد بلغت قيمته (0.741613-) وهي قيمة سالبة وأقل من الواحد الصحيح ومعنوية إحصائياً وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى صحة العلاقة التوازنية طويلة المدى (إمكانية تصحيح أخطاء الأُنموذج)، بمعنى أن (74%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الآجل القصير بين عجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة (إجمالي الإيرادات النفطية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الإيرادات الضريبية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الإيرادات الأُخرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الاستثمار الحكومي العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الدَّيْن الحكومي العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مُدَّة ما يتم تصحيحها بعد سنة وأربعة أشهر تقريبا

$$\left\{\frac{1}{0.741613} = 1.35 \cong 1.4\right\}$$

٢. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات النفطية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنَّ زيادة إجمالي الإيرادات النفطية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.579-%).

٣. وجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات الضريبية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنَّ زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة بنسبة (2.764%). وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج الأثر في الآجل الطويل.

٤. عدم وجود علاقة معنوية بين إجمالي الإيرادات الأُخرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥. وجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الاستثمار الحكومي العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنَّ زيادة إجمالي الاستثمار الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة بنسبة (0.251%)، وهذه النتيجة تتعارض مع نتائج الأثر في الآجل الطويل.

٦. عدم وجود علاقة معنوية بين إجمالي الدَّيْن الحكومي العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 698-714
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.37

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

١. إنَّ لكل دولة خصوصية وذلك بسبب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد لتلك الدولة، وبما تمتلكه من موارد وإمكانات، وما تعاني منه من أَزمات وإخفاقات؛ لذا فإنَّ تطبيق مفهوم الاستدامة الماليَّة والتنويع الاقتصادي في دول الدراسة تختلف من بلد إلى آخر.

٢. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات النفطية بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستدامة الماليَّة والمعبرة عنها بعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أَنَّ زيادة إجمالي الإيرادات النفطية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.372-%).

٣. وجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات الأُخرى بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ زيادة إجمالي الإيرادات الأُخرى بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (0.904%)، كون هذه الإيرادات لا تسهم في أفضل الأحوال عن 5%-10%) من إجمالي إيرادات الدولة وغالباً ما توجه عوائد هذه الإيرادات إلى جوانب للإنفاق الاستهلاكي.

٤. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الدَّيْن الحكومي العام بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة وفائضها بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أَنَّ زيادة إجمالي الدَّيْن الحكومي العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.121-%). وهذا يعكس حقيقة تخصيص العوائد المتأتية من القروض العامة نحو أوجه الإنفاق الاستثماري.

ثانياً. المقترحات:

١. ضرورة إيجاد السبل اللازمة لزيادة العوائد غير النفطية، نظراً لأَنَّ الموارد الطبيعية تعد ناضبة ومحدودة، فضلاً عن طبيعة التقلبات في أَسعارها، وتحقيق المزيد من الاستثمارات في قطاعي الغاز والنفط من أَجل عكس اتجاه الانخفاض في إنتاجهما وتوسيع الاستكشافات في هذا القطاع، فضلاً عن إجراء الإصلاحات الهيكلية في تنويع مصادر الدخل وخلق البيئة التي تمكن من تحقيق الازدهار في الإنتاج والتصدير غير النفطي، الأَمر الذي من شأنه يُسهم في الحد من تعرض الإيرادات العامة للتقلبات.

٢. ينبغي عند عرض موضوع الاستدامة الماليَّة الاخذ بالحسبان خصوصية كل دولة من خلال طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، وما تعاني منه من مشاكل وأَزمات، وما تمتلكه من موارد وامكانات فالتعامل مع هذا الموضوع في بلد يترك قدراً كبيراً من حرية الحركة للمتغيرات الاقتصادية ليس كما هو الحال في بلد يقيد هذه الحركة من خلال القوانين والتشريعات، وكذلك فإنَّ التعامل مع بلد من اختلالات هيكلية لا ينطبق مع بلد يعيش حالة من الريعيّة والاقتصاد الاحادي الجانب.

٣. لتحقيق الاستدامة الماليَّة، ينبغي إعادة النظر في السياسات الماليَّة والنقدية والتنسيق بينيهما، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستدامة ولا يستند ذلك إلى توسيع مفرط في الإنفاق العام، أَو زيادة متواصلة في نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأَمد الطويل.

٤. التعجيل بإصلاحات سياسية واقتصادية في دول مجلس الخليج العربي والعراق ضرورة ملحة، فهذه الإصلاحات تخلق بيئة ملائمة لتشجيع القطاعات غير النفطية، وتدفع نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. الشلال، مهند عزيز محمد، (٢٠١٣)، الاستدامة الماليَّة باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة في دول مختارة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٢. التميمي، زهرة حسن عباس وحميد، خديجة عدنان، ٢٠١٦، منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي (VAR) وتصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (Panel Data) مع حالة تطبيقية: الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٣)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٣٠، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، البصرة، العراق.

٣. قروف، محمد كريم، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، المجلد ٩، العدد ٢، الجزائر، ٢٠١٦.

٤. محمد، عمرو هشام، وعماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة الماليَّة في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٥، العراق، ٢٠١٦.

٥. بني لام، علي حسين نوري، الاستدامة الماليَّة وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦، مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، العدد ٢، السنة ٢٠١٨.

٦. زهير بن دعاس ونريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة الماليَّة ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة Les Cahiers du Cread، العدد ٣٤، السنة ٢٠١٨.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Giles, D. 1975, A polynomial approximation for distributed lags, Statistician, Vol. 14, New Zealand.
2. Narayan, P.K, 2005, The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, No.
3. Stum M & AL., 2009, fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues (occasional paper series 104) Frankfurt/ main: ECB 2009.
4. Calvo Alejandro Izquierdo Ernesto Talvi, Working Paper 9828 http://www.nber.org/papers/w9828 NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 July 2003.